Available online at http://jgu.garmian.edu.krd

Journal of University of Garmian

https://doi.org/10.24271/garmian.24.11C45

# المسائل النحوية في تفسير ابن فورك(ت406هـ)

**سعيد محمد مجيد**

قسم اللغة العربية، كلية التربية الأساسية، جامعة گرميان، إقليم كوردستان – عيراق

| Article Info | |
|---|---|
| Received: | September, 2023 |
| Revised: | February, 2024 |
| Accepted: | March, 2024 |
| **Keywords** | |
| **المسائل النحوية، تفسير ابن فورك، الإشكال، الترتيب ، الأبواب النحوية، الترجيح** | |
| **Corresponding Author** | |
| saeed.mohammed@garmian.edu.krd | |

**الملخص:**

تعنى هذه الدراسة باستقصاء المسائل النحوية التي وردت في كتاب تفسير (ابن فورك )، فالمؤلف وإن لم يكن نحويا، لكنه قد اهتم بالمسائل النحوية اهتماما كبيرا، ومن ثم وقع عليه اختيار موضوع البحث، لما بذله من جهد كبير، وله منزلة سامية بين العلماء، إذ وقف على الآيات التي وقع فيها الإشكال، فيدققها ويوضحها توضيحا علميا دقيقا، وقام البحث باستقصاء هذه المسائل النحوية، ورتبها ترتيبا على الأبواب النحوية، تليها خاتمة سجل البحث أهم النتائج التي توصل إليها، فقائمة المصادر والمراجع.

## المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف خلقه وسيد عباده ـ محمد بن عبد الله ـ عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم، وعلى آله وصحبه الغرّ الميامين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

فقد كنت حريصًا أن أختار موضوعًا متعلقًا بالنصوص الشرعية، كي أوفق بين النحو والشريعة، فقد شاءت الأقدار أن يسر لي هذا الموضوع فبعد السؤال عنه، والاطلاع على تفسير ابن فورك، فوجدت فيه مادة خصبة صالحة للدراسة، علمًا بأن الموضوع لم يدرس، فبعد التوكل على الله شرعت في كتابة الموضوع، فأحمد الله أولا وآخرا أن أعانني على إكماله.

لا شك أن المسائل النحوية موضع اهتمام لدى المفسرين ـ رحمهم الله تعالى ـ إذ لا نجد مفسرًا إلا وقد وقف في تفسيره على هذه المسائل، ولم تكن هذه المسائل بمنأى عن ابن فورك في تفسيره، فبعد الاطلاع على كتابه وجدت مجموعة من المسائل النحوية مما تصلح للدراسة فقمت بجمع المسائل النحوية المبثوثة والمتناثرة في تفسيره، وقد كان إقدامي وسبب اختياري لهذا الموضوع يعود إلى أن ابن فورك عالم مطّلع في العلوم العربية، وله أثر كبير في العلماء الذين عاصروه والذين أتوا بعده.

وكان منهجي في دراسة هذا الموضوع شرعت بذكر الآية القرآنية أولا، وثنيت بعد ذلك بكلام ابن فورك، وثلثت ذلك بكلام النحويين واللغويين والمفسرين، واعتمدت في توضيح المسائل النحوية على كتب النحاة الأقدمين والمتأخرين ولم يكن المحدثون بمنأى عن دراستي وبحثي، وفي نهاية كل مسألة حاولت التوفيق بين المسائل المختلف فيها، والتوفيق بينها، ورجحت ما وجدتها راجحا حسب علمي واطلاعي.

وعزوت كل قول إلى قائله، وعززت المسائل النحوية بالقراءات القرآنية، وخرجتها من مظانها العلمية، كما استشهدت بالشواهد الشعرية والنثرية.

وكان هيكل البحث مقسمًا على سبع مسائل رتبت هذه المسائل وفق الأبواب النحوية التي وردت في مصنفاتهم بدءً بـ (لات) المشبهة بـ (ليس)، ذاكرًا الخلاف بين العلماء في تركيبها، وعملها، وأصلها.

المسألة الثانية: تحدثت فيها عن (كاد) العاملة عمل (كان) في رفع الأول ونصب الثاني، ومعناها هل يفيد النفي أو الإثبات.

المسألة الثالثة: إجراء غير العقلاء مجرى العقلاء.

والمسألة الرابعة: جواز الرفع والنصب للمعطوف المعرفة الواقع بعد المنادى.

المسألة الخامسة: خصصتها لـ (اللام) بين التعليل والعاقبة، وذكر الخلاف الحاصل بين الكوفيين والبصريين، وترجيح أحد المذهبين على الآخر.
والمسألة السادسة: تناولت فيها مسألة (لا) الداخلة على كلمة (أقسم)، وذكر أقوال العلماء والمفسرين في هذا الموضوع.
والمسألة السابعة والأخيرة: قضية الحمل على المعنى، وهو باب واسع في اللغة العربية، وقد وردت هذه المسألة في القرآن الكريم كثيرًا، لا سيما حمل المذكر على المؤنث.
ثم أشرت إلى الخاتمة, وأهم النتائج التي توصل إليها البحث، ثم ذكرت قائمة المصادر والمراجع.
وفي الختام أن كل عمل جادّ يتطلب بذل الجهد والسعي والمشقة ومن أهم المعضلات التي واجهتني في كتابة البحث ضيق الوقت، ولكن بفضل الله تمكنت من تجاوزه، ولا أدعي الكمال في بحثي هذا؛ فإن الكمال لله تعالى، فما كان فيه من صواب فمن الله، وما كان فيه من خطأ، فحسبي أنني من ابن آدم، وكل ابن آدم خطاء، وخير الخطائين التوابون.

## المسألة الأولى: (لات) المشبهة بـ (ليس)

ٹ ڈ چ ڻ ں ڹ ٹ ٹ ٹ ٹ چ [ص: ٣]

قال ابن فورك: ((نصبت [ولات حين مناص]؛ لأنها مشبهة بـ [ليس] من جهة النفي والحال، وقيل: ولات حين فرار من العذاب، وقيل: لات بالتاء على قياس فنظيرها من ثمت، وربت؛ وذلك أن ما قبلها ساكن، وهو مذهب الفراء، والكسائي يخفف [لاهْ] بالهاء، يجعل الألف في نية الحركة))[i].
لات: أداة من أدوات النفي، اختلف العلماء في أصلها، فمنهم من ذهب إلى أنها مكونة من (لا) النافية زيدت عليها التاء، وهذه التاء إما للتأنيث[ii]، وهي نظير رُبَّتَ وثُمَّتَ، أو أنها للمبالغة[iii] مثل: علاَّمة ونسَّابة، ويمثل هذا الرأي خليل بن أحمد الفراهيدي ـ رحمه الله ـ ووافقه في ذلك تلميذه سيبويه قائلاً: ((هذا باب ما أُجْرَى مَجْرى لَيْسَ في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز ثم يَصيرُ إلى أصله، وذلك الحرفُ ما تقول ما عبدُ الله أخاك ... كما شبّهوا بها لاتَ في بعض المواضع وذلك مع الحِين خاصّةً لا تكون لاتَ إلاَّ مع الحين تُضْمِرُ فيها مرفوعا وتَنْصِبُ الحين؛ لأنّه مفعول به، ولم تَمكَّنْ تمكُّنَها ولم تستعمل إلا مضمراً فيها؛ لأنَّها ليستْ كليس في المخاطَبة والإخبار عن غائبٍ، تقول: لستَ ولستِ وليسوا وعبدُ الله ليس ذاهبا، فتبني على المبتدإ، وتُضْمِرُ فيه ولا يكون هذا في لات، لا تقول: عبدُ الله لاتَ منطلقاً، ولا قومُك لاتُوا منطلِقينَ))[iv].
ومنهم من يرى أن أصلها (ليس) أبدلت السين تاءً، وهي لغة مشهورة من كلام العرب إذ يقولون: النات بدلا من الناس، وتنسب هذه اللغة إلى أهل اليمن[v]، ومنه قرىء قوله عزَّ وجلَّ في قراءة شاذة: (قل أعوذ برب النات) بدل (الناس)[vi]، ومنه قول الشاعر[vii]:

**يا لَعَنَ اللهُ بَنِي السَّعلاتِ عَمْرَو بنَ مَيْمونٍ شِرَارَ النَّاتِ**

وإنما قالوا (لات) فأبدلوا ياء (ليس) ألفًا لئلا يلتبس بـ (ليت) وهي رأس أدوات التمني[viii]. ومنهم من يرى أن (لات) أصلها من (لات يليت) بمعنى: نقص[ix]، ومنه ٹ ڈ چ ڻ ڈ ٹ ٹ ٹ ٹ چ [الحجرات: ١٤] أي: لا ينقصكم، ثم استعمل بعد ذلك للنفي، وقد علل بأنها أخذ ((من النقص معنى النفي -كما استعملت القلة في معنى النفي، قلَّ رجل يقول ذلك إلا زيد، أي: ما يقول ذلك "وكذلك في (قلل) أن هذا اللفظ يستعمل في نفي أصل الشيء))[x].
فكما اختلف العلماء في أصلها اختلفوا أيضا في عملها، فجمهور العلماء من البصريين يرون أنها من مشبهات (ليس) ترفع المبتدأ اسمًا لها، وتنصب الخبر خبرًا لها، وعلة شبهها بـ (ليس) من أخوات (كان) دون غيرها لأن ((اتصال التاء بها جعلها مختصّة بالاسم، فهي قربٌ، وهي أيضًا شبيهة بليس في اللفظ إذ صارت بالتاء على ثلاثةِ أحرف أوسطها ساكن كليس))[xi]، ولا تعمل إلا بشرطين: الأول: أن يكون معمولاها (اسمها وخبرها) من ألفاظ الزمان، فمنهم من اقتصره على لفظ الحين مستدلاً بقوله تعالى : چ ڈ ڈ ٹ ٹ چ ، ومنهم من وسّع فيه، فذكروا أنها عاملة في مترادفاتها كـ (وقت، ساعة) وهو الصواب، ويؤيّده قول الشاعر[xii]:

**نَدِمَ البُغَاةُ ولاتَ سَاعَةَ مَنْدَمٍ والبَغْيُ مَرْتَعُ مُبْتَغِيهِ وَخِيمُ**

الشرط الثاني: أن يحذف أحد معموليها، والغالب حذف الاسم، ووجه حذف المرفوع بكثرة، وقلة حذف المنصوب لأن ((هذا الباب محمولٌ على بابِ كان، وقد ثبت أنّ المنصوب في باب كان قائمٌ مقام معنى المصدر، فهو كالجزء من الفعل، بخلاف الاسم؛ ولأن الخبر به تمام الفائدة كما تقدّم، فلم يَسُغ حذفه في باب كان، وحُملَ لات على باب كان في ذلك))[xiii]، أما الكوفيون فيرون أنها عاملة عمل (لا) التبرئة، فالحين الواقع بعدها اسمها وخبرها محذوف تقديره: (كائن)، وهو أحد قولي الأخفش، وحسن الرضي هذا القول ولم يمتنعه قائلاً: ((ولا يمتنع دعوى كون (لات) هي (لا) التبرئة، ويقوية لزوم تنكير ما أضيف (حين) إليه، فإذا انتصب (حين) بعدها فالخبر محذوف، كما في: لا حول، وإذا ارتفع، فالاسم محذوف، أي: لات حين حين مناص، كما في: لا عليك))[xiv]. وهناك رأي ثالث يرى أنها لا تعمل، والحين المنصوب بعدها مفعول به لفعل محذوف تقديره: ولات أرى حين مناص، وقد رد هذا القول وضعف؛ لأن حذف الفعل من غير أن يدل عليه دليل غير جائز. والذي أميل إليه أن (لات) كلمة برأسها، وهو ما صرح به بعض أهل العلم، وأدين بهذا القول لكونه بعيدًا عن التأويلات المتعسفة، ويشهد لذلك ما ذكره الدكتور فاضل السامرائي بأنها ((من ابتداعات اللغة العربية، ولا يوجد له نظير في سائر اللغات السامية، كما هو مفهوم من قول براجشتراسر قال: "وقد اشتقت العربية من (لا) أدوات أخرى للنفي لا توجد في سائر اللغات السامية إلا ليس"))[xv]، وأنها عاملة عمل (ليس) في رفع المبتدأ ونصب الخبر.

## المسألة الثانية: (كاد) بين النفي والإثبات

ٹ ڈ چ ک ک ک ک گ گ گ گ گ گ ں ں ڻ ڻ ڻ ۀ ہ ہ ہ ھ ھ ھ ے ے ۓ چ [النور: ٤٠]

قال ابن فورك: ((وقيل {إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا}، أي لم يقارب أن يراها فهو نفي مقاربة الرؤية على الحقيقة، وقيل: إنه يدخل كاد بمعنى النفي كما يدخل الظن بمعنى اليقين، وقيل: رآها بعد جهد وشدة رؤية تخيل لصورتها))[xvi].
كاد: فعل من أفعال المقاربة، فتعمل عمل (كان وأخواتها)، فترفع المبتدأ اسمًا لها، وتنصب الخبر خبرًا لها، ويشترط في خبرها أن يكون فعلاً مضارعًا؛ لأن الفعل دال على الحال، فأنسب فعل يناسب هذا المقام هو الفعل المضارع، كما اشترطوا تجرده من (أن) المصدرية، والعلة في اشتراطهم عدم اقتران خبرها بـ(أن)، فإنَّ (أنْ) تخلص الفعلَ المضارعَ للاستقبال، وخبر (كاد) يُقصد به الحالُ، فهما مُتناقضان[xvii]، واختلف العلماء في نفيها وإثباتها على أربعة

مذاهب مشهورة: المذهب الأول: يرى أن نفيها نفي، وإثباتها إثبات شأن (كاد) في ذلك شأن جميع الأفعال في اللغة العربية، وقد تجلى هذا الرأي في قول عبد القاهر الجرجاني: ((إنَّ الذي يقتضيهِ اللفظُ إذا قيل: "لم يكد يفعل" و "ما كادَ يَفعل"، أنْ يكونَ المرادُ أنَّ الفعلَ لم يكنْ من أصْله، ولا قارَبَ أن يكونَ، ولا ظُنَّ أنَّه يكونُ)) [xviii]، وكان الخضري موافقًا لهذا المذهب أيضًا فرأى أن (كاد) ((كسائر الأفعال يتسلط النفي على معناها، وهو مقاربة الخبر، ويلزمه نفي الخبر بالأولى)) [xix]، وقال السيوطي ذاكرًا أن معنى (كاد) نفيها نفي وإثباتها إثبات فمعنى كاد يفعل ((قارب الفعل ولم يفعل، وما كاد يفعل ما قارب الفعل فضلا عن أن يفعل، فنفي الفعل لازم من نفي المقاربة عقلا)) [xx].

المذهب الثاني: يرى أن نفيها إثبات وإثباتها نفي، وهو مخالف لما يقتضيه القواعد اللغوية، حتى ألغز به المعري قائلًا:

**أَنْحَوِيَّ هَذَا الْعَصْرِ مَـــا هِيَ لَفْظَة جَرَتْ فِي لِسَانَيْ جُرْهُمٍ وَثَمُوْدِ إِذَا اسْتُعْمِلَتْ فِي صُوْرَةِ الْجَحْدِ أَثْبَتَتْ وَإِنْ أَثْبَتَتْ قَامَتْ مَقَامَ جُحُـوْدِ**

وقد استند أصحاب هذا المذهب على قوله ﭐﭑﭒﭓ [البقرة:71]، قالوا إنهم ذبحوها، فدل ذلك على أن النفي إثبات في المعنى، وقد فنَّد ابن هشام هذا الرأي بقوله: ((فإن أورد على ذلك (وما كادوا يفعلون) مع أنهم قد فعلوا، إذ المراد بالفعل الذبح، وقد قال تعالى (فذبحوها) فالجواب أنه إخبار عن حالهم في أول الأمر، فإنهم كانوا أولاً بُعداء من ذبحها بدليل ما يتلى علينا من تعنتهم وتكرر سؤالهم، ولما كثر استعمال مثل هذا فيمن انتفت عنه مقاربة الفعل أولاً ثم فعله بعد ذلك توهَّم من توهم أن هذا الفعل بعينه هو الدال على حصول ذلك الفعل بعينه، وليس كذلك، وإنما فهم حصول الفعل من دليل آخر كما فهم في الآية من قوله تعالى: [فذبحوها])) [xxi].

ونسب القول إلى الفراء أن العرب تقول: ((ما كِدْتُ أبلغ إليك وأنت قد بلغت، وهذا هو وجه العربية)) [xxii]، وقال ابن الأنباري: ((قال اللغويون: كِدْتُ أفعل: معناه عند العرب قاربت الفعل ولم أفعل، وما كدت أفعل، معناه: فعلت بعد إبطاء)) [xxiii]، وقال ابن فارس من اللغويين: ((فأمَّا قولهم في المقارَبة: كاد، فمعناها قارب، وإذا وقعت كادَ مجرَّدَةً فلم يقع ذلك الشيء تقول: كادَ يَفْعل، فهذا لم يفعل، وإذا قُرِنَتْ بِجَحد فقد وقع، إذا قلت: ما كاد يَفعلُه، فقد فعله)) [xxiv]، وقال القيسي: ((يكاد فعل للمقاربة إذا لم يكن معه نفي قارب الوقوع ولم يقع نحو هذا، وإذا صحبه نفي؛ فهو واقع بعد إبطاء)) [xxv]، وقد رجح الزمخشري هذا المذهب فقال في معرض تعليقه على قوله عز وجل: ((ﭐ ﮦ ﮧ مبالغة في لم يرها؛ أي: لم يقرب أن يراها؛ فضلاً عن أن يراها، ومثله قول ذي الرمة[xxvi]:

**إِذَا غَيَّرَ النَّأْيُ الْمُحَبِّينَ لَمْ يَكَدْ رَسِيسُ الْهَوَى مِنْ حُبِّ مَيَّةَ يَبْرَحُ**

والمذهب الثالث والرابع يرى أن هناك فرقًا بين الفعل الماضي المنفي والمضارع، فنفي المضارع نفي، ونفي الماضي إثبات، وقد أشار إلى هذا المذهب الزركشي إذ يقول: ((فنفي المضارع نفي، ونفي الماضي إثبات بدليل: ﭐﭑﭒﭓ وقوله: ﭐﭑﭒ ﮦ ﮧ مع أنه لم ير شيئا)) [xxvii].

والصواب من هذه المذاهب الأربعة الرأي الأول، وهو أن (كاد) نفيها نفي وإثباتها إثبات شأنها في ذلك شأن جميع الأفعال في اللغة العربية، وهذا ما يتناسب مع روح اللغة وإزالة اللتباس وهو اختيار ابن القيم الجوزية إذ يقول: ((والصحيح أنها فعل يقتضي المقاربة، ولها حكم سائر الأفعال، ونفي الخبر لم يستفد من لفظها ووضعها؛ فإنها لم توضع لنفيه، وإنما استفيد من لوازم معناها، فإنها إذا اقتضت مقاربة الفعل لم يكن واقعا، فيكون منفيا باللزوم، وأما إذا استعملت منفية، فإن كانت في كلام واحد فهي لنفي المقاربة كما إذا قلت: لا يكاد البطال يفلح، ولا يكاد البخيل يسود، ولا يكاد الجبان يفرح، ونحو ذلك، وإن كانت في كلامين اقتضت وقوع الفعل بعد أن لم يكن مقاربا)) [xxviii].

## المسألة الثالثة: إجراء غير العقلاء مجرى العقلاء

ﭐﭑﭒﭓﭔﭕﭖﭗﭘﭙﭚﭛﭜﭝﭞﭟﭠﭡﭢﭣﭤﭥﭦﭧﭨﭩﭪﭫﭬﭭﭮﭯﭰﭱﭲﭳﭴﭵﭶﭷﭸﭹﭺﭻﭼﭽﭾﭿﮀﮁﮂﮃﮄﮅﮆﮇﮈﮉﮊﮋﮌﮍﮎﮏﮐﮑﮒﮓﮔﮕﮖﮗﮘﮙﮚﮛﮜﮝﮞﮟﮠﮡﮢﮣﮤﮥﮦﮧﮨﮩﮪﮫﮬﮭﮮﮯﮰﮱﯓﯔﯕﯖﯗﯘﯙﯚﯛﯜﯝﯞﯟﯠﯡﯢﯣﯤﯥﯦﯧﯨﯩﯪﯫﯬﯭﯮﯯﯰﯱﯲﯳﯴﯵﯶﯷﯸﯹﯺﯻﯼﯽﯾﯿﰀﰁﰂﰃﰄﰅﰆﰇﰈﰉﰊﰋﰌﰍﰎﰏﰐﰑﰒﰓﰔﰕﰖﰗﰘﰙﰚﰛﰜﰝﰞﰟﰠﰡﰢﰣﰤﰥﰦﰧﰨﰩﰪﰫﰬﰭﰮﰯﰰﰱﰲﰳﰴﰵﰶﰷﰸﰹﰺﰻﰼﰽﰾﰿﱀﱁﱂﱃﱄﱅﱆﱇﱈﱉﱊﱋﱌﱍﱎﱏﱐﱑﱒﱓﱔﱕﱖﱗﱘﱙﱚﱛﱜﱝﱞﱟﱠﱡﱢﱣﱤﱥﱦﱧﱨﱩﱪﱫﱬﱭﱮﱯﱰﱱﱲﱳﱴﱵﱶﱷﱸﱹﱺﱻﱼﱽﱾﱿﲀﲁﲂﲃﲄﲅﲆﲇﲈﲉﲊﲋﲌﲍﲎﲏﲐﲑﲒﲓﲔﲕﲖﲗﲘﲙﲚﲛﲜﲝﲞﲟﲠﲡﲢﲣﲤﲥﲦﲧﲨﲩﲪﲫﲬﲭﲮﲯﲰﲱﲲﲳﲴﲵﲶﲷﲸﲹﲺﲻﲼﲽﲾﲿﳀﳁﳂﳃﳄﳅﳆﳇﳈﳉﳊﳋﳌﳍﳎﳏﳐﳑﳒﳓﳔﳕﳖﳗﳘﳙﳚﳛﳜﳝﳞﳟﳠﳡﳢﳣﳤﳥﳦﳧﳨﳩﳪﳫﳬﳭﳮﳯﳰﳱﳲﳳﳴﳵﳶﳷﳸﳹﳺﳻﳼﳽﳾﳿﴀﴁﴂﴃﴄﴅﴆﴇﴈﴉﴊﴋﴌﴍﴎﴏﴐﴑﴒﴓﴔﴕﴖﴗﴘﴙﴚﴛﴜﴝﴞﴟﴠﴡﴢﴣﴤﴥﴦﴧﴨﴩﴪﴫﴬﴭﴮﴯﴰﴱﴲﴳﴴﴵﴶﴷﴸﴹﴺﴻﴼﴽ﴾﴿﵀﵁﵂﵃ﵐﵑﵒﵓﵔﵕﵖﵗﵘﵙﵚﵛﵜﵝﵞﵟﵠﵡﵢﵣﵤﵥﵦﵧﵨﵩﵪﵫﵬﵭﵮﵯﵰﵱﵲﵳﵴﵵﵶﵷﵸﵹﵺﵻﵼﵽﵾﵿﶀﶁﶂﶃﶄﶅﶆﶇﶈﶉﶊﶋﶌﶍﶎﶏ﶐﶑ﶒﶓﶔﶕﶖﶗﶘﶙﶚﶛﶜﶝﶞﶟﶠﶡﶢﶣﶤﶥﶦﶧﶨﶩﶪﶫﶬﶭﶮﶯﶰﶱﶲﶳﶴﶵﶶﶷﶸﶹﶺﶻﶼﶽﶾﶿﷀﷁﷂﷃﷄﷅﷆﷇ﷈﷉﷊﷋﷌﷍﷎﷏ﷰﷱﷲﷳﷴﷵﷶﷷﷸﷹﷺﷻ [الشعراء: ٤]

قال ابن فورك: ((وذكر الأعناق هاهنا يحتمل: السادات الرؤساء، وقيل: إن المعنى فيه؛ لأنه لا يلوي أحد منهم عنقه إلى معصية، عن قتادة. وقيل: خاضعين في جمع الأعناق، وفيه أربعة أقوال:

الأول: فظل أصحاب الأعناق لها خاضعين؛ إلا أنه حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه؛ لدلالة الكلام عليه.

الثاني: أن تكون الأعناق بمعنى الرؤساء.

الثالث: الأعناق على الإقحام.

الرابع: أنها ذكرت بصيغة ما يعقل، كما قال الشاعر: إِذَا مَا بَنُو نَعْشٍ دَنوا فَتَصَوَّبُوا)) [xxix]. لما أعرض الناس عن دين الله سبحانه كان النبي ـ عليه الصلاة والسلام ـ حسرته وصلت إلى حد قتل نفسه غمًا وهمًا، وهذه الصورة نلمسها في قوله تعالى: ((باخِعٌ نَفْسَكَ وكلمة باخِعٌ تصوّر أقصى الدرجات في قتله نفسه غمّا وتأثرا، لعدم إيمانهم ثم جاءت الصورة التالية؛ لتخفّف عن رسول الله إِنْ نَشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّماءِ آيَةً فَظَلَّتْ أَعْناقُهُمْ لَها خاضِعِينَ، وهذه الصورة الثانية مرتبطة بالصورة الأولى في السياق ومتفاعلة معها، في التخفيف عن الرسول ـ ﷺ ـ ، وبيان مهمته في الإبلاغ فقط، وترك الاختيار لهم بعد الإبلاغ والدعوة؛ لأنّ الله لو أراد أن يخضعهم قسرا، لأنزل هذه الآية من السماء فجعل أعناقهم محنية خاضعة إلى يوم القيامة، ولكنّ الله أراد أن يترك حرية الاختيار للإنسان لحكمة يعلمها، وكلّف الرسول بإبلاغهم فقط)) [xxx].

اختلف العلماء في توجيه (خاضعين)، فمن المشهور أن المطابقة بين ما كان أصله المبتدأ والخبر واجب في التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع، فذهب جمع من النحويين[xxxi] إلى أن المضاف يكتسب التذكير من المضاف إليه بشرط أن يكون المضاف صالحًا للحذف، وإقامة المضاف إليه مقامه، واستدلوا على ذلك بقول الأعشى[xxxii]: وتَشْرَقَ بالقولِ الذي قد أذَعْتَهُ كما شَرِقَتْ صَدرُ القناةِ من الدمِ فإن لفظ (الصدر) مذكر، فاكتسب التأنيث لما أضيف إلى القناة، وما ثبت في كلام العرب نثرًا قولهم: ((ذهبتْ بعض أصابعه)) [xxxiii].

وقد ذكر المبرد أن ما عليه أهل النحو وأكثر أهل التفسير أنه أضيف ((الأعناق إليهم، يريد الرقاب، ثم جعل الخبر عنهم؛ لأن خضوعهم بخضوع الأعناق، ومن ذلك قول الناس: ذلت عنقي لفلان، وذلت رقبتي لك... وأما قوله: كما شرقت صدر القناة من الدم: فإن صدر القناة قناة، وكذلك سور المدينة؛ لأنها إنما مُدِّنَتْ بِسُورِها)) [xxxiv]، ومنهم من حمل الأعناق في الآية على معنى (الجماعات) ومن ذلك قولهم: جاءني عنق من الناس؛ أي: جماعة منهم، ويؤيد ذلك ما قيل لعلي ـ رضي الله عنه ـ [xxxv] أَبلغْ أَميرَ المؤمنينَ أَخَا العراقِ إذا أَتَيْتَا أنَّ العِرَاقَ وأهلَه عُنُقٌ إليكَ فَهَيْتَ هَيْتَا وبه صرح الأخفش في معانيه قائلاً: ((قال ﭐﭑﭒﭓ يزعمون أنها على الجماعات نحو: "هذا عُنُقٌ من الناس" يعنُون "الكثير"))[xxxvi]، وقد صور ((خضوعهم لهذه الآية صورة حسية: (ﭐ ﭑ ﭒ ) ملوية محنية حتى لكأن هذه هيئة لهم لا تفارقهم, فهم عليها

مقيمون))[xxxvii]، ونقل عن المجاهد أنه فسر الأعناق بالرؤساء والكبراء[xxxviii]. ومنهم من يرى أن (أعناقهم) في الآية مقحمة، لزيادة التقرير والتصوير، وخص الأعناق بالذكر لأنها ((مظهر الخضوع، فأول الخضوع أنْ تلوى الأعناق، أو الأعناق تُطلَق عند العرب على وجوه القوم وأعيانهم؛ لذلك يقولون في التهديد: هذه مسألة تضيع فيها رقاب))[xxxix]. وذهب جمع من العلماء[xl] إلى أن الآية مجاز من باب إطلاق الجزء وأريد به الكل، فعبر عن العنق بجميع البدن، ونظير ذلك في القرآن الكريم قوله تعالى: ﭽ ڑ ڑ ک ک ﭼ [الحج: ١٠]، وكقوله: ﭽ ں ڻ ڻ ڻ ۀ ﭼ [الإسراء: ١٣].

ويرى بعض المفسرين[xli] أنه على حذف مضاف، وتقديره: فظل أصحاب الأعناق، ثم حذف وبقي الخبر على ما كان عليه قبل حذف المخبر عنه مراعاة للمحذوف. وقد علله الزمخشري بقوله: ((فإن قلت: كيف صحّ مجيء خاضعين خبراً عن الأعناق، قلت: أصل الكلام: فظلوا لها خاضعين، فأقحمت الأعناق لبيان موضع الخضوع، وترك الكلام على أصله، كقوله: ذهبت أهل اليمامة، كأنّ الأهل غير مذكور، أو لما وصفت بالخضوع الذي هو للعقلاء، قيل: خاضعين، كقوله تعالى: ﭽ ئو ئو ﭼ [يوسف: ٤]، وقيل: أعناق الناس رؤساؤهم ومقدّموه، شبهوا بالأعناق كما قيل لهم هم الرؤوس والنواصي والصدور، قال: فِي مَحْفِلٍ مِنْ نَوَاصِي النَّاسِ مَشْهُودِ))[xlii].

والصواب أن إيثار لفظ (خاضعين) وهو جمع مذكر سالم للعقلاء، إنما العلة فيها أن الأعناق لما وصفت بالخضوع الذي هو خاص بالعقلاء صح أن يجري عليها أحكام العقلاء من أجل ذلك جمعت جموعهم، ونظير ذلك قوله تعالى: ﭽ ۇ ۇ ې ې ى ى ئا ئا ئە ئە ئو ئو ﭼ [يوسف: ٤]، وكقوله: ﭽ گ گ گ گ ﭼ [النمل: ١٨]، ولا شك أن مراعاة تناسب الفواصل، وتوافق رؤوس الآي لها شأن آخر في هذا العدول.

**المسألة الرابعة: الاسم المعطوف بعد المنادى بين الرفع والنصب:** ﭽ ٹ ٹ ٹ ٹ ڈ ڈ ڈ ڈ ژ ژ ڑ ڑ ک ک ﭼ [سبأ: 10]

قال ابن فورك: ((وقيل في نصب {وَالطَّيْرَ} [١٠] وجهان: الأول: وسخرنا له الطير، والثاني: العطف على موضع المنادى))[xliii]. ذكر النحويون أن المنادى إذا وقع بعده اسم معطوف وكان معرفًا بـ (ال) جاز فيه النصب والرفع، فالنصب على المحل؛ لأن المنادى (جبالُ) اسم مبني على الضم في محل نصب، إذن (الطير) منصوب على محل (جبالُ)، والتقدير: (( والطير) أي: دعوناها أيضاً، فكانت ترجع معه الذكر، فدل قرانها بالطير على ذكرها حقيقة كذكر الطير دفعاً لتوهم من يظنه رجع الصدى))[xliv] واختلف في المختار، فاختار الخليل وسيبويه كما يتجلى في قوله الرفع على المشاكلة إذ يقول: ((وقال الخليل رحمه الله من قال يا زيدُ والنّضْرَ فنصب، فإنما نصب؛ لأن هذا كان من المواضع التي يُردّ فيها الشيء إلى أصله، فأما العرب فأكثر ما رأيناهم يقولون: يا زيدُ والنضرُ، وقرأ الأعرج: " يا جِبالُ أوّبي معه والطيرُ " فرفع))[xlv].

ويرى الكسائي[xlvi] أن (الطير) معطوف على لفظ (فضلاً) الوارد في سياق الآية، ومن ثم لا بد من تقدير مضاف محذوف يتناسب مع المقام، وتقديره: وآتيناه فضلا وتسبيح الطير، ومنهم من ذهب إلى أن (الطير) مفعول معه، وصرح به الزجاج إذ يقول: ((ويجوز أن يكون "والطير" نصب على معنى "مع" كما تقول: قمت وزيدًا، أي: قمت مع زيد، فالمعنى: أوبي معه ومع الطير))[xlvii]، ووافقه النحاس[xlviii]، وقد رد هذا الرأي بأن لفظ (معه) قد ذكر في سياق الآية، ((ولا يقتضي الفعل اثنين من المفعول معه إلا على البدل أو العطف، فكما لا يجوز: جاء زيد مع عمر ومع زينب إلا بالعطف، كذلك هذا))[xlix].

وذكر ابن هشام[l] أنه لم يرد في القرآن الكريم مفعول معه بيقين، وما حمل على أنه مفعول معه يحتمله ويحتمل العطف، وذهب أبو عمرو بن العلاء[li] إلى أن (الطير) مفعول به لفعل محذوف تقديره: وسخرنا له الطير. وعلله الزمخشري بقوله:

((قرىء: [والطير]، رفعاً ونصباً، وعطفاً على لفظ الجبال ومحلها، وجوّزوا أن ينتصب مفعولاً معه، وأن يعطف على فضلاً، بمعنى: وسخرنا له الطير، فإن قلت: أي فرق بين هذا النظم وبين أن يقال: وَءاتَيْنَا دَاوُودُ مِنَّا فَضْلاً تأويب الجبال معه والطير؟ قلت: كم بينهما، ألا ترى إلى ما فيه من الفخامة التي لا تخفى من الدلالة على عزّة الربوبية وكبرياء الإلاهية، حيث جعلت الجبال منزّلة منزلة العقلاء الذي إذا أمرهم أطاعوا وأذعنوا، وإذا دعاهم سمعوا وأجابوا، إشعاراً بأنه ما من حيوان وجماد وناطق وصامت، إلا وهو منقاد لمشيئته، غير ممتنع على إرادته))[lii].

والصواب في هذه المسألة جواز الأمرين (الرفع والنصب)، والقراءة القرآنية بالوجهين المذكورين خير دليل وبرهان على ذلك، وهو ما نادى به ابن جني بقوله: ((فإن عطفت على المضموم اسما فيه ألف ولام كنت مخيرا إن شئت رفعته، وإن شئت نصبته، تقول: يا زيدُ والحارثُ، وإن شئت: والحارثَ))[liii].

**المسألة الخامسة: اللام بين العاقبة والتعليل**

ﭽ ڃ ڃ ڃ ڃ چ چ چ چ ﭼ [القصص: ٨].

قال ابن فورك: ((في عاقبة أمره، [ليكون لهم عدوًا] وهذه اللام لام العاقبة، كقوله: لدوا للموت وابنوا للخراب))[liv].

اختلف النحاة في توجيه اللام الواردة في هذه الآية، فقد ذهب البصريون إلى أنها لام التعليل بمعنى (لام كي) مجازًا لا حقيقة، فالفعل المضارع ينصب بعدها بـ (أن) المضمرة؛ لأن اللام عندهم حرف جر، والعامل حقيقة هو (أن) المضمرة، كما يتجلى ذلك في قول سيبويه: (( هذا باب الحروف التي تضمر فيها "أن" وذلك اللام التي في قولك: جئتك لتفعل، وحتى وذلك قولك: حتى تفعل ذلك، فإنما انتصب هذا بأن وأن ههنا مضمرة، ولو لم تضمرها لكان الكلام محالاً؛ لأن اللام وحتى إنما يعملان في الأسماء، فيجران وليستا من الحروف التي تضاف إلى الأفعال، فإذا أضمرت "أن" حسن الكلام؛ لأن "أن" وتفعل بمنزلة اسم واحد))[lv].

ويقصدون بالتعليل أنها داخلة على ما هو غاية لما قبلها، قال الزجاجي موافقًا في ذلك سيبويه في تخريج اللام بمعنى (لام كي): ((هذه اللام تجيء مبينة علة إيقاع الفعل، وذلك قولك: إنما أكرمت زيدا لعمرو أي من أجل عمرو ... وربما دخلت على الفعل المستقبل، فكانت بمنزلة لام كي في نصب ما بعدها؛ لأنها متضارعان يجيئان مبينين علة إيقاع الفعل، وبعض الناس يقول إذا دخلت على الفعل المستقبل، فهي لام كي بعينها، وإذا دخلت على الأسماء، فهي التي تبين المفعول والقول فيهما واحد))[lvi].

وذهب الكوفيون إلى أنها لام العاقبة[lvii]، ومآل[lviii]، كما سموها أيضًا لام الصيرورة[lix] ويريدون أنها تدخل على ما كان عاقبة ومآلا لما قبلها، ولم يكن غاية مرادة للفاعل، وأصحاب هذا الرأي ينزعون عنها معنى التعليل، ومن ضوابط هذه اللام أن ما بعدها نقيضًا لما قبلها، واشترط في حملها على العاقبة والصيرورة كونها متصدرًا عمن يجهل الحقيقة ولا يعلم ما يحدث في المستقبل قال ابن عطية: ((ولام العاقبة إنما يتصور إذا كان فعل الفاعل لم يقصد

به ما يصير الأمر إليه)) [lx]، ومن ثم لا يجوز تنسيب هذه اللام إلى أفعال الله عز وجل، كونها متصدرًا عمن هو جاهل بحقيقة ما يحدث في المستقبل، قال ابن القيم في تعليله: ((فإن ما بعد اللام في هذا ليس هو الغاية المطلوبة، ولكن لما كان الفعل منتهيا إليه، وكان عاقبة الفعل دخلت عليه لام التعليل، وهي في الحقيقة لام العاقبة، فالجواب من وجهين، أحدهما: أن لام العاقبة إنما يكون في من هو جاهل أو هو عاجز عن دفعها، فالأول: كقوله: چ چ ڃ ڃ ڃ چ چ چ ، والثاني: كقول الشاعر[lxi]:

**لِدُوا لِلمَوتِ وابْنُوا لِلخَرَابِ فَكُلُّكُمُ يَصِيرُ إِلى ذَهَابِ**

وأما من هو بكل شيء عليم، وعلى كل شيء قدير، فيستحيل في حقه دخول هذه اللام، وإنما اللام الواردة في أفعاله وأحكامه لام الحكمة والغاية المطلوبة، الجواب الثاني: إفراد كل موضع من تلك المواضع بالجواب أما قوله: چ چ ڃ ڃ ڃ چ چ چ فهو تعليل لقضاء الله سبحانه بالتقاطه وتقديره له، فإن التقاطهم له إنما كان بقضائه وقدره فهو سبحانه قدر ذلك وقضى به ليكون لهم عدوا وحزنا)) [lxii].

وقد انقسم المفسرون على رأي المذهبين بين مثبت ومنكر، فالزمخشري تابع البصريين على كونها للتعليل مجازًا وذلك في معرض حديثه للآية الكريمة: ((اللام في[لِيَكُونَ] هي لام كي التي معناها التعليل، كقولك: جئتك لتكرمني سواء بسواء، ولكن معنى التعليل فيها وارد على طريق المجاز دون الحقيقة؛ لأنه لم يكن داعيهم إلى الالتقاط أن يكون لهم عدوّاً وحزناً... وتحريره: أن هذه اللام حكمها حكم الأسد، حيث استعيرت لما يشبه التعليل، كما يستعار الأسد لمن يشبه الأسد)) [lxiii].

ومن أثبتها من المفسرين ومتابعًا الكوفيين ابن كثير مخرجًا اللام على أنها (("اللام" هنا لام العاقبة لا لام التعليل؛ لأنهم لم يريدوا بالتقاطه ذلك، ولا شك أن ظاهر اللفظ يقتضي ما قالوه، ولكن إذا نظر إلى معنى السياق، فإنه تبقى اللام للتعليل؛ لأن معناه أن الله تعالى قيضهم لالتقاطه ليجعله لهم عدوًا وحزنًا؛ فيكون أبلغ في إبطال حذرهم منه؛ ولهذا قال: چ چ چ ڃ ڃ ڃ ڃ ڇ چ)) [lxiv]. والصواب ما ذهب إليه الشنقيطي على أن اللام باقية على معنى التعليل حقيقة وربط سياق الآية ومعناها بمشيئة الله وقدرته مخالفًا بذلك المدرستين المعروفتين في النحو بكونها ((اعلم أن التحقيق إن شاء الله، أن اللام في قوله: [ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوّاً وَحَزَناً]، لام التعليل المعروفة بلام كي، وذلك على سبيل الحقيقة لا المجاز ، ويدلّ على ذلك قوله ٹچ ڃ ڃ چ چ چ چ ڃ ڃ ڃ چ صريح في أن اللّه تعالى يصرف مشيئة العبد وقدرته بمشيئته جلَّ وعلا إلى ما سبق به علمه، وقد صرف مشيئة فرعون، وقومه بمشيئته جلَّ وعلا إلى التقاطهم موسى؛ ليجعله لهم عدوًّا وحزنًا، فكأنه يقول: قدرنا عليهم التقاطه بمشيئتنا ليكون لهم عدوًّا وحزنًا، وهذا معنى واضح، لا لبس فيه ولا إشكال، كما ترى)) [lxv].

والحق أن هناك فرقًا شاسعًا بين لام التعليل ولام العاقبة في أن الأولى: ((تدخل على ما هو غرض لفاعل الفعل، ويكون مرتبا على الفعل، وليس في لام الصيرورة إلا الترتب فقط)) [lxvi].

## المسألة السادسة: لا الزائدة

ٹ ٹچ ڑ ڑ ڑ ژ چ [القيامة: ١]

قال ابن فورك: ((مسألة: إن سئل عن قوله سبحانه {لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ}...

الجواب:

القسم: تأكيد الخبر بما جعله في حيّز المتحقق، وذلك أنّه من القسمة،

فأحد قسمي الخبر عن المعنى حق والآخر باطل، والجواب محذوف، والمعنى:

أقسم بيوم القيامة... وقيل: {لا أقسم} {لا} صلة، وهو أقسم بيوم القيامة عن سعيد بن جبير، وقيل: لا تأكيد كقولك: لا والله ما كان هو، عن ابن عباس، وكأنه قيل: لا أقسم بيوم القيامة ما الأمر على ما تتوهمون)) [lxvii].

يكاد يجمع النحويون والمفسرون على زيادة (لا) الداخلة على الفعل (أقسم) لتقوية التوكيد، واستدلوا على تعضيد رأيهم هذا بقوله سبحانه وتعالى: چ ى ى ي ي چ ثم ذكر سبحانه بعد ذلك چ ئح ئم ئى ئي بج چ [الواقعة:76]، دليل على أنه (أقسم)، وذكروا أن القسم يحتاج إلى جواب، وجوابه قوله سبحانه: چ ي ئج ئح ئم چ [القيامة: ١٧]، واعترض على هذا الرأي بأن التوكيد لا يقع في بداية الكلام إذ لا بد من سبقه بالمؤكد، وردَّ هذا الاعتراض بأن ((القرآن في حكم سورة واحدة متصل بعضه ببعض، يدل على ذلك أنه قد يجيء ذكر الشيء في سورة، ويذكر جوابه في سورة أخرى كقوله تعالى: چ چ چ چ ڇ ڇ ڇ چ [الحجر: ٦]، وجوابه في سورة أخرى: چ ک ک ک گ گ چ [القلم: ٢]، وإذا كان كذلك كان أول هذه السورة جاريًا مجرى الوسط)) [lxviii]، ولا شك أن صيغة ((لا أقسم صيغة قسم، أدخل حرف النفي على فعل [أقسم] لقصد المبالغة في تحقيق حُرْمة المقسَم به بحيث يُوهِم للسامع أن المتكلم يهم أن يقسم به، ثم يترك القسم مخافة الحنث بالمقسم به، فيقول: لا أقسم به، أي: ولا أقسم بأعزّ منه عندي، وذلك كناية عن تأكيد القَسم)) [lxix]، وسر التأكيد بـ (لا) (إن الإثبات من طريق النفي آكد كأنه رد على المنكر أولاً، ثم أثبت القسم ثانيًا، فإن الجمع بين النفي والإثبات دليل الحصر)) [lxx] إذن الأمر ((أوضح وأجلى من أن يحتاج إلى قسم چ ئح ئم ئى ئي بج چ، وهذا التلويح بالقسم والعدول عنه أسلوب ذو تأثير في تقرير الحقيقة التي لا تحتاج إلى القسم؛ لأنها ثابتة واضحة)) [lxxi]، وقد أيد الزمخشري هذا الرأي قائلاً: ((إدخال ( لا ) النافية على فعل القسم مستفيض في كلامهم وأشعارهم قال امرؤ القيس[lxxii]:

**فَلا وأبِيكِ ابْنَةَ ـ العَامِرِيّ لا يَدّعِي القَوْمُ أنِّي أَفِرّ**

... والوجه أن يقال: هي للنفي، والمعنى في ذلك أنه لا يقسم بالشيء إلا إعظاماً له، يدلك عليه قوله تعالى: چ ى ى ي ي ئج ئح ئم ئى ئي بج چ [الواقعة: ٧٥ –٧٦])) [lxxiii]، وأنكر بعض العلماء زيادة (لا) في هذا الموضع لأن ((زيادة الحرف تدلّ على اطّراحه، وكونه في أول الكلام يدلّ على قوّة العناية به، فلا يجوز أن يكون مطّرحا معنيّا به في حال واحدة، وإذا قبح الجمع بين اطّراحه والعناية به، لم يجز أن نجعل «لا» في هذه الآية زائدة)) [lxxiv]، وممن قال بهذا الرأي الفراء إذ ذكر أن كثيرا من النحويين يقولون: (لا) صلة فقال: ((ولا يبتدأ بجحد، ثم يجعل صلة يراد به الطرح؛ لأن هذا الوجاز لم يعرف خبر فيه جحد من خبر لا جحد فيه، ولكن القرآن جاء بالرد على الذين أنكروا البعث، والجنة، والنار، فجاء الإقسام بالرد عليهم)) [lxxv]، ورأى أبو حيان الأندلسي[lxxvi] أن (لا) في هذه الآية هي لام ابتداء أشبع فتحتها، فتولدت منها ألفًا، مستدلاً بما ثبت في الشعر كقوله: **أعوذُ باللهِ من العقرابِ**.

أي: من العقرب، وهذا الرأي ضعيف؛ لأن لام الابتداء لا تدخل على الأفعال، ومعلوم أنها سميت بلام الابتداء لدخولها على المبتدأ. ومن المحدثين بنت الشاطىء إذ رجحت أن القصد من ذلك التوكيد والسر البياني لهذا الأسلوب ((يعتمد في قوة اللفت، على ما يبدو بين النفي والقسم من مفارقة مثيرة لأقصى الانتباه، وما نزال بسليقتنا اللغوية نؤكد الثقة بنفي الحاجة معها إلى القسم، فتقول لمن تثق فيه: لا تقسم، أو من غير يمين. مقررا بذلك أنه موضع ثقتك فلست بحاجة إلى أن يقسم لك، كما تقول لصاحبك: لا أوصيك بكذا، تأكيدًا للتوصية بنفي الحاجة إليها)) [lxxvii]، وأيدها الدكتور فاضل السامرائي إذ جعلها لونًا من (ألوان الأساليب في العربية، تخبر صاحبك عن أمر يجهله أو ينكره، وقد يحتاج إلى قسم لتوكيده، لكنك تقول له: لا داعي لأن أحلف لك على هذا، أو لا أريد أن أحلف لك أن الأمر على هذه الحال، ونحوه مستعمل في الدراجة عندنا نقول: ما أحلف لك أن الأمر كيت وكيت، أو ما أحلف لك بالله؛ لأن الحلف بالله عظيم أن الأمر على غير ما تظن، أو ما أكول والله إن الأمر كذا وكذا، أي: لا أقول والله)) [lxxviii].

والصواب في هذه المسألة أن القسم مثبت، والمقسم هو الله عز وجل، والمقسم به هو يوم القيامة، ولا يقسم بشيء إلا لعظمته وفخامته، وربما يتبادر إلى الذهن ـ إذا كان الله سبحانه وتعالى لا أحد أصدق منه قولا فلم أقسم؟ فيقال في الجواب إن القسم يؤكد الكلام ويقويه، والقسم عادة جارية في كلام العرب، وإن القرآن نزل بلغتهم فليس بمنأى عنهم وعن أساليبهم.

## المسألة السابعة: حمل القوم على معنى الجماعة

ٹ ڈ چ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ چ [الشعراء: ١٠٥].

قال ابن فورك: ((وقيل: { ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ }، وقوم مذكر؛ لأنه بمعنى جماعة قوم نوح)) [lxxix]. اختلف العلماء في توجيه تأنيث لفظ (قوم) حين أسند الفعل إليه (كذبت)، ودخلت عليه تاء التأنيث الساكنة، فذهب جمع من العلماء إلى أن لفظ (قوم) مؤنث، ومن ثم يقال في تصغيرها (قويمة)؛ وذلك بأن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها، واستدل القائلون على تأنيثه بقول الأخطل[lxxx]:

**فَمَا تَرَكَتْ قَومِي لِقَومِكَ حَيَّةً تَقَلَّبُ في بحرٍ ولا بلدٍ قفرِ**

ووافقهم في ذلك جمع من المفسرين منهم الزمخشري قائلاً: ((القوم: مؤنثة، وتصغيرها قويمة، ونظير قوله: الْمُرْسَلِينَ والمراد نوح ـ عليه السلام ـ قولك : فلان يركب الدواب ويلبس البرود، وماله إلا دابة وبرد)) [lxxxi]، ومنهم من يرى أن لفظ (قوم) يذكر ويؤنث[lxxxii]؛ لكونه اسم جمع، وأسماء الجموع التي لا مفرد لها جاز فيها التذكير والتأنيث. ومنهم من حمله على معنى لفظ مؤنث كالأمة[lxxxiii]، أو القبيلة[lxxxiv]، أو الجماعة[lxxxv]، وصرح به الفراء قائلاً: ((وقد يكون الاسم غير مخلوقٍ من فِعلٍ، ويكون فيه معنى تأنيثٍ، وهو مذكَّر، فيجوز فيه تأنيث الفِعل وتذكيره على اللفظ مرَّة، وعلى المعنى مرَّة؛ من ذلك قوله عزَّ وجلَّ: چ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ چ [الأنعام: ٦٦]، ولم يقل "كَذَّبَتْ" ولو قِيلت لكان صوابا؛ كما قال: چ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ چ ذهب إلى تأنيثِ الأُمَّة)) [lxxxvi]، ويرى الدكتور فاضل السامرائي أن تأنيث الفعل يدل على الكثرة، والتذكير يدل على القلة محتجًا بقوله تعالى: چ ڑ ک ک ک چ [الحجرات: ١٤]، وللقلة بقوله: چ ئى ئى ی ی چ [ يوسف: ٣٠ ] [lxxxvii]، والصواب أن لفظ (قوم) مذكر يطلق على الرجال دون النساء، وهذا اللفظ مشتق من الفعل (قام)، ومن ثم قوام الأمور بيد الرجال، وبه فسر الآية: چ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ چ [النساء34]، وهو ما أشار إليه الفيومي بقوله: (( الرَّهْطُ وَالنَّفَرُ وَالقَوْمُ وَالمَعْشَرُ وَالعَشِيرَةُ ): معناهم الجمع لا واحد لهم من لفظهم، وهو للرجال دون النساء)) [lxxxviii]، ويؤيده قوله تعالى: چ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ چ [الحجرات: ١١]، فقوبل الرجال بالنساء، ومنه قول زهير[lxxxix]:

**وَمَا أَدْرِي وَسَوفَ إِخَالُ أَدْرِي أَقَومٌ آلُ حِصْنٍ أَمْ نِسَاءُ**

ولا شك أن لفظ (قوم) في الآية تدخل فيه النساء على سبيل التبع؛ لأن (قوم) يشمل كل مرسل من الرجال والنساء.

## الخاتمة

الحمد لله الذي أعانني على إكمال البحث الذي قضيت مدة من الزمن في رحاب تفسير ابن فورك ـ رحمه الله ـ وقد توصلت إلى مجموعة من النتائج يمكن الإشارة إليها فيما يأتي:

ـ صنف ابن فورك ـ رحمه الله ـ كتابه هذا على شكل السؤال والجواب مما يجذب ذهن القارىء، وهو أسلوب ابتكره هذا العالم الجليل، وسار على دربه ونهجه جمع من العلماء الذين أتوا بعده كالزمخشري في تفسيره: (الكشاف)، والإمام الرازي في كتابه: (مسائل الرازي وأجوبتها من غرائب آي التنزيل) وغيرهما من أهل العلم.

ـ إن ابن فورك كغيره من العلماء اعتمد على العلماء الذين سبقوه في نقل أكثر من وجه إعرابي للمفردة الواحدة، ومن ثم اهتم بالسياق كثيرًا في ترجيح رأي على رأي آخر مما يناسب المقام الذي وردت فيه المفردة.

ـ لات: أداة من الأدوات المشبهة بـ (ليس)، تدل على نفي الحال، ويشترط في إعمالها دخولها على ألفاظ الزمان، ولا يقتصر اسمها وخبرها بلفظ الحين، بل يتوسع في مترادفاتها كالساعة والوقت وغيرهما، وأنها ترفع الأول وتنصب الثاني.

ـ كاد فعل من أفعال المقاربة ، وهي مختصة بالدخول على الجملة الاسمية، ومن حيث النفي والإثبات شأنها شأن جميع الأفعال في اللغة العربية، فإن نفيها نفي وإثباتها إثبات، سواء أوردت بصيغة الماضي أم المضارع.

ـ لم يهمل ابن فورك الجانب الدلالي في تفسيره، فقد وقف على آيات قرآنية مما ثبت في القرآن الكريم إنزال غير العقلاء منزلة العقلاء كوصفهم بالساجدين والمسبحين، وعد ذلك ضربًا من المجاز.

## الهوامش

[i] تفسير ابن فورك:266/2.
[ii] ينظر: شرح ابن الناظم: 108/1، والبحر المديد: 304/6.
[iii] ينظر: اللباب علل البناء والإعراب: 272/2.
[iv] الكتاب: 57/1.
[v] الكشف والبيان: 177/8، وفتح البيان في مقاصد القرآن: 11/12.
[vi] ينظر: إعراب القراءات الشواذ: 762/2.
[vii] البيت منسوب إلى علباء بن أرقم اليشكري، ينظر: شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية: 207/1.

[viii] ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني: 485.
[ix] ينظر: الإتقان في علوم القرآن: 482/1.
[x] المعجم الاشتقاقي المؤصل: 259/4.
[xi] المقاصد الشافية :2/ 258.
[xii] منسوب إلى عدد من الشعراء: لرجل من طيّئ دون تعيينه، وإلى محمد بن عيسى بن طلحة بن عبد الله التيمي، وإلى مهلهل بن مالك الكناني، ينظر: شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية: 31/3.
[xiii] المقاصد الشافية:257/2.
[xiv] شرح كافية ابن الحاجب: 229/2.
[xv] معاني النحو: 259/1.
[xvi] تفسير ابن فورك: 151/1.
[xvii] ينظر: شرح التصريح على التوضيح: 285/1
[xviii] دلائل الإعجاز:25.
[xix] حاشية الخضري على شرح ابن عقيل244/1.
[xx] الإتقان470/1.
[xxi] مغني اللبيب:869/1.
[xxii] تهذيب اللغة:328/10.
[xxiii] المصدر نفسه: 329/10.
[xxiv] مقاييس اللغة: 145/5.
[xxv] مشكل إعراب القرآن82/1.
[xxvi] ديوانه: 1192/2، ولكن ورد "لم أجد" بدل "لم يكد".
[xxvii] البرهان في علوم القرآن: 136/4.
[xxviii] اجتماع الجيوش الإسلامية: 37.
[xxix] تفسير ابن فورك: 215/1.
[xxx] وظيفة الصورة الفنية في القرآن:152.
[xxxi] ينظر: شرح الكافية الشافية920/2، والمقاصد الشافية50/4.
[xxxii] ديوانه:123.
[xxxiii] ينظر: الكتاب51/1.
[xxxiv] المقتضب: 199/4.
[xxxv] الراجز مجهول، ينظر: البارع في اللغة143/1، وشرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية: 225/1.
[xxxvi] معاني القرآن:460/2.
[xxxvii] في ظلال القرآن:2584/17.
[xxxviii] ينظر: الجامع لأحكام القرآن:89/13.
[xxxix] تفسير الشعراوي:10536/17.
[xl] ينظر: معالم التنزيل:106/6، وزهرة التفاسير:5336/10.
[xli] ينظر: النكت والعيون165/4، واللباب في علوم الكتاب4/15، والكشف والبيان:20/20.
[xlii] الكشاف:305/3-306.
[xliii] تفسير ابن فورك: 132/2-133.
[xliv] نظم الدرر: 158/6.
[xlv] الكتاب: 187/2.
[xlvi] ينظر: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: 280/5
[xlvii] معاني القرآن وإعرابه184/4.
[xlviii] ينظر: إعراب القرآن: 229/3.
[xlix] البحر المحيط: 253/7.
[l] مغني اللبيب: 471/1.
[li] ينظر: زاد المسير: 436/6، وتفسير حدائق الروح والريحان:199/23.
[lii] الكشاف: 518/3.
[liii] اللمع في العربية:111.
[liv] تفسير ابن فورك: 330/1.
[lv] الكتاب3/65.
[lvi] كتاب اللامات:138.
[lvii] ينظر: شرح كتاب سيبويه للرماني: 918/1، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: 4260/8، وشمس العلوم6140/9.
[lviii] ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب: 1660/4، وشرح شذور الذهب: 383/1.
[lix] ينظر: الغريبين في القرآن والحديث:1655/5، والكناش في فني النحو والصرف: 140/2، والتذييل والتكميل: 174/11.
[lx] المحرر الوجيز: 550/2.
[lxi] البيت منسوب إلى الإمام علي . رضي الله عنه . ينظر: شرح الشواهد العربية في أمات الكتب النحوية: 169/1.
[lxii] شفاء العليل في مسائل القدر والحكمة والتعليل: 191.
[lxiii] الكشاف: 398/3.
[lxiv] تفسير ابن كثير: 222/6.
[lxv] أضواء البيان: 150/6.
[lxvi] البرهان في علوم القرآن:346/4.
[lxvii] تفسير ابن فورك: 91/3-92.
[lxviii] فتح البيان في مقاصد القرآن: 433/14.
[lxix] التحرير والتنوير29:/338.
[lxx] نظم الدرر: 242/8.
[lxxi] في ظلال القرآن: 3471/6.
[lxxii] ديوانه: 105.
[lxxiii] الكشاف: 659/4.

[lxxiv] أمالي ابن الشجري2:/525.
[lxxv] .معاني القرآن : 207/3.
[lxxvi] ينظر: البحر المحيط: 212/8.
[lxxvii] الإعجاز البياني للقرآن: 285.
[lxxviii] معاني النحو: 174/4.
[lxxix] تفسير ابن فورك: 244/1.
[lxxx] الشاهد منسوب إليه ولكن باختلاف الألفاظ إذ البيت وارد في الديوان : فما تركت حياتنا لك حيةً تحركُ في أرض براح ولا بحر، ينظر: ديوانه: 116.
[lxxxi] الكشاف: 328/3.
[lxxxii] ينظر: البحر المديد173/5، والكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: 60/5.
[lxxxiii] ينظر: الإبانة في اللغة العربية: 39/2، وتفسير أبي السعود:254/6، والتحرير والتنوير19:/156.
[lxxxiv] ينظر: تفسير فتح القدير:108/4.
[lxxxv] ينظر: إرشاد الشالك إلى حل ألفية ابن مالك:308/1.
[lxxxvi] معاني القرآن: 126/1
[lxxxvii] ينظر: معاني النحو: 68/2.
[lxxxviii] المصباح المنير:241/1.
[lxxxix] ديوانه:17.

## قائمة المصادر والمراجع


1. ـ الإبانة في اللغة العربية: سَلَمة بن مُسْلِم العَوْتبي الصُحاري، تحقيق: د. عبد الكريم خليفة وآخرون، وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط ـ سلطنة عمان، الطبعة الأولى، 1420 هـ ـ 1999 م.
2. ـ الإتقان في علوم القرآن: جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت911هـ)، تحقيق: سعيد المندوب، دار الفكر، لبنان، الطبعة الأولى، 1416هـ ـ 1996م.
3. ـ اجتماع الجيوش الإسلامية على حرب المعطلة والجهمية: أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية (691هـ ـ 751هـ)، المحقق: زائد بن أحمد النشيري، دار عالم الفوائد ـ مكة المكرمة، الطبعة الأولى، 1431 هـ.
4. ـ ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: 745 هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى، 1418 هـ ـ 1998 م.
5. ـ إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك: برهان الدين إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب بن قيم الجوزية (ت 767 هـ)، المحقق: د. محمد بن عوض بن محمد السهلي، الناشر: أضواء السلف ـ الرياض، الطبعة الأولى، 1373 هـ ـ1954 م.
6. إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم: محمد بن محمد العمادي أبو السعود، الناشر : دار إحياء التراث العربي، بيروت ـ لبنان.
7. ـ أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن: محمد الأمين بن محمد بن المختار الجكني الشنقيطي، تحقيق : مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت 1415هـ ـ 1995م.
8. ـ الإعجاز البياني للقرآن ومسائل ابن الأزرق: د. عائشة عبدالرحمن بنت الشاطىء، دار المعارف ـ القاهرة، الطبعة الثالثة.
9. ـ إعراب القراءات الشواذ: أبو البقاء العكبري(ت616هـ)، دراسة وتحقيق: محمد السيد أحمد عزوز، عالم الكتب، بيروت ـ لبنان، الطبعة الثانية، 1431هـ ـ 2010م.
10. ـ إعراب القرآن: أحمد بن محمد بن إسماعيل أبو جعفر النحّاس(ت 338هـ)، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، ط2، 1425هـ 2004م.
11. ـ أمالي ابن الشجري: ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بابن الشجري (ت 542هـ)، المحقق: الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، 1413 هـ ـ 1991 م. ـ البارع في اللغة: أبو علي القالي، إسماعيل بن القاسم بن عيذون بن هارون بن عيسى بن محمد بن سلمان (ت356هـ)، المحقق: هشام الطعان، مكتبة النهضة ببغداد ودار الحضارة العربية ببيروت، الطبعة الأولى، 1975م. ـ البحر المحيط: محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي، تحقيق : الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، 1422 هـ ـ 2001 م. ـ البحر المديد: أحمد بن محمد بن المهدي بن عجيبة الحسني الإدريسي الشاذلي الفاسي أبو العباس، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الثانية، 2002 م ـ 1423 هـ. ـ البرهان في علوم القرآن: محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي أبو عبد الله، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت ـ لبنان، 1391هـ. ـ التحرير والتنوير : الشيخ محمد الطاهر بن عاشور، دار سحنون للنشر والتوزيع ـ تونس، 1997 م. ـ التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: أبو حيان الأندلسي، المحقق: د. حسن هنداوي، الناشر: دار القلم ـ دمشق (من 1 إلى 5)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا، الطبعة الأولى. ـ تفسير ابن فورك: محمد بن الحسن بن فورك الأنصاري الأصبهاني (ت406هـ)، الجزء الأول: دراسة وتحقيق: علال عبد القادر بندويش(ماجستير). الجزء الثاني: دراسة وتحقيق: عاطف كامل بن صالح بخاري (ماجستير).
12. الجزء الثالث: دراسة وتحقيق: سهيمة بنت محمد سعيد محمد أحمد بخاري (ماجستير) جامعة أم القرى ـ المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1420هـ ـ 2009م.
13. ـ تفسير حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن: الشيخ العلامة محمد الأمين بن عبد الله الأرمي العلوي الهرري الشافعي، إشراف ومراجعة: الدكتور هاشم محمد علي بن حسين مهدي، دار طوق النجاة، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، 1421هـ ـ 2001م.
14. ـ تفسير الشعراوي: محمد متولي الشعراوي، راجع أصله وخرج أحاديثه: أ.د. أحمد عمر هاشم، طبعت بمطابع دار أخبار اليوم، 1991م.
15. ـ تفسير القرآن العظيم: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي (700 هـ ـ 774 هـ )، المحقق: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية 1420هـ ـ 1999 م.
16. ـ تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (المتوفى: 778 هـ)، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة ـ جمهورية مصر العربية، الطبعة الأولى، 1428 هـ.
17. ـ تهذيب اللغة: أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري، حققه وقدم له: عبد السلام محمد هارون، راجعه: محمد علي النجار، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى، 1396هـ ـ1976م.
18. ـ جامع البيان في تأويل القرآن: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري( 224 ـ 310 هـ )، المحقق : أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ، 1420 هـ ـ2000 م.
19. ـ الجامع لأحكام القرآن: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (المتوفى: 671هـ)، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية ـ القاهرة، الطبعة الثانية، 1384هـ - 1964 م.
20. ـ الجنى الداني في حروف المعاني: بدر الدين الحسن بن قاسم بن علي المرادي (749هـ)، تحقيق: د. فخرالدين قباوة، والأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، ط1، 1413هـ 1992م.

21. ـ حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ضبط وتشكيل وتصحيح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، 1424هـ ـ 2003م.
22. ـ دلائل الإعجاز في علم المعاني: أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار (ت 471هـ)، المحقق: محمود محمد شاكر أبو فهر، مطبعة المدني بالقاهرة ـ دار المدني بجدة، الطبعة الثالثة، 1413هـ ـ 1992م.
23. ـ ديوان الأخطل، شرحه وصنف قوافيه وقدم له: مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الثانية، 1414هـ ـ 1994م.
24. ـ ديوان الأعشى الكبير (ميمون بن قيس)، شرح وتعليق: د. محمد حسين، الناشر: مكتبة الآداب بالجاميزت، المطبعة النموذجية.
25. ـ ديوان امرئ القيس: امْرُؤُ القَيْس بن حجر بن الحارث الكندي، من بني آكل المرار (ت 545 م)، اعتنى به: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة – بيروت، الطبعة الثانية، 1425 هـ - 2004م.
26. ـ ديوان تأبط شرا، اعتنى به: عبدالرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، 1424هـ ـ 2003م.
27. ـ ديوان ذي الرمة شرح أبي نصر الباهلي برواية ثعلب: أبو نصر أحمد بن حاتم الباهلي (ت 231 هـ)، المحقق: عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان، جدة، الطبعة الأولى، 1982 م ـ 1402 هـ.
28. ـ ديوان زهير بن أبي سلمى، شرحه وقدم له: أ. علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، 1408هـ ـ1988م.
29. ـ زاد المسير في علم التفسير: عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، المكتب الإسلامي ـ بيروت، الطبعة الثالثة، 1404هـ.
30. ـ زهرة التفاسير: محمد بن أحمد بن مصطفى بن أحمد المعروف بأبي زهرة (ت 1394هـ)، دار الفكر العربي.
31. ـ شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت 686 هـ)، المحقق: محمد باسل عيون السود، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، 1420 هـ - 2000 م.
32. ـ شرح التصريح على التوضيح، الشيخ خالد الأزهري(ت 905هـ)، وهو شرح على أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، للإمام جمال الدين أبي عبدالله بن يوسف بن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، الطبعة الأولى،1421هـ . 2000م.
33. ـ شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: عبدالله بن يوسف بن عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام، تحقيق : عبد الغني الدقر، الناشر: الشركة المتحدة للتوزيع ـ دمشق، الطبعة الأولى، 1984م.
34. ـ شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية: محمد بن محمد حسن شُرَّاب، مؤسسة الرسالة، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، 1427 هـ ـ 2007 م.
35. ـ شرح الكافية الشافية: جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، حققه وقدم له: عبد المنعم أحمد هريدي: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بمكة المكرمة، الطبعة الأولى، 1402 هـ ـ1982م.
36. ـ شرح كتاب سيبويه [جزء من الكتاب (من باب الندبة إلى نهاية باب الأفعال) حُقِّق كرسالة دكتوراه]: أبو الحسن علي بن عيسى الرماني (296 ـ 384 هـ)، أطروحة دكتوراة لـ: سيف بن عبد الرحمن بن ناصر العريفي، إشراف: د تركي بن سهو العتيبي، جامعة: الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض ـ المملكة العربية السعودية، 1418 هـ ـ 1998 م.
37. ـ شرح المفصل: يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت 643هـ)، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، 1422 هـ ـ 2001 م.
38. ـ شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل: محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبد الله، تحقيق : محمد بدر الدين أبي فراس النعساني الحلبي، دار الفكر، بيروت ، 1398 هـ ـ 1978م.
39. ـ شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم: نشوان بن سعيد الحميرى اليمني (المتوفى: 573هـ)، المحقق: د حسين بن عبد الله العمري، مطهر بن علي الإرياني، د. يوسف محمد عبد الله، دار الفكر المعاصر (بيروت ـ لبنان)، ودار الفكر (دمشق ـ سورية)، الطبعة الأولى، 1420 هـ ـ 1999 م.
40. ـ الغريبين في القرآن والحديث: أبو عبيد أحمد بن محمد الهروي (المتوفى 401 هـ)، تحقيق ودراسة: أحمد فريد المزيدي، قدم له وراجعه: أ. د. فتحي حجازي، مكتبة نزار مصطفى الباز ـ المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1419 هـ - 1999م.
41. ـ فتحُ البيان في مقاصد القرآن: أبو الطيب محمد صديق خان بن حسن بن علي ابن لطف الله الحسيني البخاري القِنَّوجي (ت 1307هـ)، عني بطبعهِ وقدّم له وراجعه: خادم العلم عَبد الله بن إبراهيم الأنصَاري، المَكتبة العصريَّة للطبَاعة والنَّشر، صَيدَا ـ بَيروت، 1412 هـ ـ 1992 م.
42. ـ فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير: محمد بن علي بن محمد الشوكاني، دار الفكر، بيروت ـ لبنان.
43. ـ في ظلال القرآن: سيد قطب، دار الشروق ـ القاهرة، الطبعة الشرعية الثانية والثلاثون، 1423هـ ـ 2003م.
44. ـ كتاب سيبويه: أبو البشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه(ت180هـ)، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار النشر : دار الجيل، بيروت.
45. ـ الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: المنتجب الهمذاني (ت 643 هـ)، حقق نصوصه وخرجه وعلق عليه: محمد نظام الدين الفتيح، دار الزمان للنشر والتوزيع، المدينة المنورة ـ المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1427 هـ ـ 2006م.
46. ـ كتاب اللامات: أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق، تحقيق : مازن المبارك، دار الفكر ـ دمشق، الطبعة الثانية ، 1985م.
47. ـ الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.
48. ـ الكشف والبيان: أبو إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي النيسابوري، تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق الأستاذ: نظير الساعدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، 1422 هـ ـ 2002 م.
49. ـ الكناش في فني النحو والصرف: أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد ابن عمر بن شاهنشاه بن أيوب، الملك المؤيد، صاحب حماة (المتوفى: 732 هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت ـ لبنان، 2000 م.
50. ـ اللباب في علل البناء والإعراب: أبو البقاء محب الدين عبدالله بن الحسين بن عبدالله، تحقيق : غازي مختار طليمات، دار الفكر. دمشق، الطبعة الأولى، 1995م.
51. ـ اللباب في علوم الكتاب: أبو حفص عمر بن علي ابن عادل الدمشقي الحنبلي، تحقيق : الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، 1419 هـ ـ 1998 م.
52. ـ اللمع في العربية: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي النحوي، تحقيق : فائز فارس، دار الكتب الثقافية ـ الكويت ، 1972م.
53. ـ المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز المؤلف : أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي، تحقيق : عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، 1413هـ ـ1993م.
54. ـ مشكل إعراب القرآن: مكي بن أبي طالب القيسي أبو محمد، تحقيق : د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، 1405هـ.
55. ـ المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي: أحمدبن محمد بن علي المقري الفيومي، دار الكتب العلمية ـ بيروت، لبنان.
56. ـ معالم التنزيل: محيي السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي (ت516هـ)، حققه وخرج أحاديثه: محمد عبد الله النمر وعثمان جمعة ضميرية وسليمان مسلم الحرش، دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة، 1417 هـ ـ 1997 م.
57. ـ معاني القرآن: أبو الحسن سعيد بن مسعدة (الأخفش الأوسط) (ت215هـ)، تحقيق: د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى، 1411هـ . 1990م.
58. ـ معاني القرآن: أبو زكريا يحيى بن زياد الفرّاء(ت207هـ)، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي و محمد علي النجار، دار السرور.
59. ـ معاني القرآن وإعرابه: أبو إسحاق إبراهيم بن السَّرِيّ(ت311هـ)، شرح و تحقيق: د. عبدالجليل عبده شلبي، خرج أحاديثه: الأستاذ علي جمال الدين محمد، دار الحديث . القاهرة.
60. ـ معاني النحو: د. فاضل صالح السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – الأردن، الطبعة الأولى، 1420 هـ ـ2000 م.

61. ـ المعجم الاشتقاقي المؤصل لألفاظ القرآن الكريم (مؤصِّل ببيان العلاقات بين ألفاظ القرآن الكريم بأصواتها وبين معانيها) : د. محمد حسن حسن جبل، مكتبة الآداب، القاهرة، الطبعة الأولى، 2010 م.
62. ـ المعجم المفصل في شواهد العربية: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، 1417هـ ـ 1996م
63. ـ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك): أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت790 هـ)، المحقق: مجموعة من المحققين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى ـ مكة المكرمة، الطبعة الأولى، 1428 هـ ـ 2007 م.
64. ـ مقاييس اللغة: أبو الحسين أحمد بن فارِس بن زَكَرِيّا، المحقق: عبد السَّلام محمد هَارُون، اتحاد الكتاب العرب، 1423 هـ ـ2002م.
65. ـ المقتضب: أبو العباس محمد بن يزيد المبرد(285هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب . بيروت.
66. ـ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : جمال الدين أبو محمد عبدالله بن يوسف بن هشام الأنصاري، تحقيق : د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت ـ لبنان، الطبعة السادسة ، 1985م.
67. ـ نظم الدرر في تناسب الآيات والسور: برهان الدين أبي الحسن إبراهيم بن عمر البقاعي، تحقيق : عبد الرزاق غالب المهدي، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، 1415هـ ـ1995 م.
68. ـ النكت والعيون: أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي البصري، تحقيق : السيد بن عبد المقصود بن عبد الرحيم، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان.
69. ـ وظيفة الصورة الفنية في القرآن: عبد السلام أحمد الراغب، فصلت للدراسات والترجمة والنشر ـ حلب، الطبعة الأولى، 1422 هـ ـ 2001 م.